تطور الشرق الأوسط:
"ملامح – 2020"

التقرير المقدم إلى
اجتماع قسم الشرق
الأوسط في نادي
"فالداي" الدولي
للنقاشات

موسكو، نوفمبر (تشرين الثاني) 2009

arab

إعداد:

الكسندر اكسينيونوك، سفير روسيا المفوض فوق العادة،

بمشاركة مسؤول التحرير فيودور لوكيانوف، رئيس تحرير مجلة "روسيا في السياسة العالمية" عضو هيئة رئاسة مؤسسة "مجلس السياسة الخارجية والدفاعية" البحثية

يرفع مؤلفا التقرير للأكاديمي يفغيني بريماكوف رئيس غرفة تجارة وصناعة روسيا، خالص الشكر على ما أسداه وأبداه من نصائح وملاحظات هامة في سياق العمل في إعداد التقرير، ويعربان لأعضاء فريق العمل في إعداد مسودة التقرير عن عميق مشاعر الامتنان والتقدير لما تقدموا به من أفكار واقتراحات تغني نص التقرير، وهم ليونيد بورميستروف نائب رئيس تحرير وكالة "ريا نوفوستي" الروسية للأنباء الدولية، وسيرغي فيرشينين مدير دائرة الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية بوزارة الخارجية الروسية، وإيرينا زفياغيلسكايا نائبة رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بمعهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية، والكسندر إيغناتينكو، رئيس معهد الدين والسياسة عضو المجلس الاجتماعي الروسي، وسيرغي كاراغانوف رئيس هيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية والدفاعية عميد كلية الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية بجامعة "المدرسة الاقتصادية العليا" الحكومية، وغريغوري كوساتش بروفيسور قسم الشرق المعاصر في كلية التاريخ والعلوم السياسية والقانون بالجامعة الروسية الحكومية للعلوم الإنسانية ، وفيتالي نؤومكين رئيس معهد الاستشراق التابع لأكاديمية العلوم الروسية رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية الدولي، وليونيد سيوكيانين بروفيسور قسم الحقوق والعلوم القانونية بجامعة "المدرسة الاقتصادية العليا" الحكومية، وغينادي تاراسوف سفير روسيا المفوض فوق العادة، وأنطون خلوبكوف، رئيس مركز الطاقة والأمن.

المضمون

4 | 1 – الشرق الأوسط في العالم المعاصر

5 | 2 – اضطرابات بداية القرن الـ21 والوضع في المنطقة

7 | 3 – مشكلة العصرنة وأزمة الدولة

9 | 4 – فرص لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

11 | 5 – القضية النووية الإيرانية ومشكلة انتشار الأسلحة النووية

12 | 6 – الخاتمة: بعض الاستنتاجات

1 – الشرق الأوسط في العالم المعاصر

لم تكن منطقة الشرق الأوسط الغنية بالثروة البشرية والثروات الطبيعية، على هامش السياسة العالمية في يوم من الأيام، لكن برزت أهميتها للعالم بوضوح سافر بحلول القرن الـ21.

ومع انتهاء المواجهة بين قطبي العالم في نهاية القرن الـ20، وهي المواجهة التي كانت تنظم العالم إلى حد ما وسمحت بتحقيق التوازن الثابت بين القوى والمصالح، تعقدت الأمور وطرحت مسألة إيجاد نظام جديد نفسها على جدول أعمال العالم. وبدأت طروحات الفكر التقليدي، وبالأخص الفكر الديني والقومي، تملأ الفراغ الأيديولوجي بسرعة، الأمر الذي يترك تأثيره المتعدد الجوانب في مجرى الأحداث وخاصة في المناطق التي تلتقي فيها مصالح اللاعبين السياسيين الكبار.

وبينما كانت الدول الكبرى في وقت سابق قادرة، وإن ضمن نطاق محدد، على السيطرة على عمليات إقليمية سلبية، أصبحت الأخيرة الآن تجري دون حسيب ورقيب، يتحكم فيها المنطق الذاتي الخاص بها.

ونستطيع أن نقول الآتي:

– أولا، لا يمكن، في ظل العولمة، التكهن بما قد يحدث في وقت لاحق إلا عندما ندري كيف تتفاعل العوامل الإقليمية الداخلية مع العوامل الخارجية.

– ثانيا، يشهد الشرق الأوسط تغيرا نوعيا حيث تجري عملية تبديل جيل السياسيين فيما أصبحت المنطقة مقبلة على تغيرات جوهرية من الصعب التكهن بمداها واتجاهها.

– ثالثا، ثمة حاجة إلى دفع وتيرة تقدم وتطور بلدان منطقة الشرق الأوسط وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة لكي تسير بثقة على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع العلم أن العصرنة الشاملة لا يمكن أن تتم إلا عندما تستند إلى التوازن بين ما اعتاده الناس في المنطقة وبين ما هو جديد.

رابعا، تواجه المنطقة فراغا أمنيا هائلا يتفاقم بسبب المشكلات القائمة كالنزاعات المتواصلة بين الدول والجماعات الدينية، وبفعل التحديات المستجدة كانتشار أسلحة الدمار الشامل وشحة الموارد المائية.. إلخ.

خامسا، لقد استنفدت الحلول التي طرحت على بساط المناقشة لإنهاء النزاع، جدواها، وينبغي بالتالي إيجاد حلول جديدة تأخذ في الاعتبار دينامية التغيرات الجارية.

ولا يسعى مؤلفا هذا التقرير إلى تناول كل ما يجري بالتحليل، لكنهما يعتزمان طرح جملة أسئلة سيحدد البحث عن الإجابات عنها ملامح تطور المنطقة في فترة ما قبل عام 2020.

2 – اضطرابات بداية القرن الـ21 والوضع في المنطقة

تزايد اهتمام دول العالم الرئيسية بما يسمى بأمن الطاقة في بداية القرن الـ21، واحتدمت المنافسة على السيطرة على مكامن موارد الطاقة وخطوط نقلها إلى المستهلكين. ولم يمكن للشرق الأوسط، والحالة هذه، إلا أن يجد نفسه في ملتقى مصالح دول العالم الرئيسية كونه مخزنا ضخما للهيدروكربونات.

وكانت هناك بعد انتهاء الحرب الباردة محاولات شتى لإيجاد حل سياسي لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، وخيل ذات يوم أنه تم إيجاد المخرج لمأزق الشرق الأوسط، غير أن عدم الالتزام وسوء التناسق بين القوى الخارجية وعدم استعداد طرفي النزاع لإيجاد حل وسط معقول، تسببت في إفشال المساعي الحميدة في تسعينات القرن الماضي.

وتفاقم الوضع في الشرق الأوسط بحدة نتيجة محاولة الإدارة الأمريكية التي سيطر عليها المحافظون الجدد، لتنفيذ مشروع "الشرق الأوسط الكبير" الذي يدعو إلى تحديث بلدان العالم الإسلامي بطريق فرض نماذج الديمقراطية الغربية عليها بالقوة السياسية أو الفكرية أو العسكرية.

ومن الصعب كشف دوافع واشنطن وبواعثها الحقيقية، فهل كان ما فعلته واشنطن أو حاولت أن تفعله، رد فعل على هجمة إرهابية منقطعة النظير تعرضت إليها الولايات المتحدة أم وقفت وراءها رغبة صادقة في قيادة الصراع ضد ما يهدد العالم، أم مظهرا من مظاهر الأنانية أم سعيا إلى السيطرة على أضخم مخزن للنفط والغاز في العالم أم نوعا من الرومانسية المهدية.

على أي حال فإن المنطقة وجدت نفسها وهي مقبلة على تطوير نفسها بنفسها، في دوامة اضطرابات واهتزازات. وجرى تنفيذ مشروع إعادة ترتيب هذا القسم من العالم الإسلامي على خلفية حملة أيديولوجية تشوبها في بعض الأحيان معاداة الإسلام وترافقها محاربة الإرهاب، وتهديدات متواصلة تستهدف إيران وسورية، وأعمال عسكرية مستعجلة وخاصة في العراق، تبررها الإدارة الأمريكية بوجود التحديات الجديدة كالإرهاب الدولي وانتشار المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأتت هذه السياسة بنتائج عكسية. لذلك أبدى الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما نيته لإعادة النظر في سياسة الخطوات من جانب واحد، والإقدام على خطوات متفق عليها مع الحلفاء الأوروبيين، و"إعادة تشغيل" للعلاقات مع روسيا من أجل تحقيق توازن المصالح معها في عدد كامل من المناطق بما فيها الشرق الأوسط. وتخلت واشنطن في واقع الحال عن "إشاعة الديمقراطية"، وخففت اللهجة الأيديولوجية لخطابها السياسي.

غير أن موقف الولايات المتحدة الرشيد والبناء، وإن كان ضروريا، إلا أنه ليس إلا أحد الشروط لإيجاد تسوية شاملة في الشرق الأوسط، لاسيما وإنه لا يمكن استبعاد احتمال تراجع السياسة الأمريكية إذا لم تحقق سياسة أوباما البراغماتية النجاح. وفي هذه الحالة قد تكون الغلبة لدعاة انعزال الولايات المتحدة أو المحافظين الجدد وموقفهم تجاه باقي العالم.

وأدى تنامي شعبية الإسلام المسيّس الذي اعتبر بمثابة رد الفعل على محاولات الضغط الخارجي، إلى تزايد نفوذ المعارضة المشروعة المتشددة في عدد من بلدان الشرق الأوسط. وقد حققت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الفوز في الانتخابات البرلمانية في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية. كما تزايد عدد ممثلي الأحزاب والحركات الإسلامية في برلمانات مصر والأردن والكويت، وازداد حزب الله اللبناني قوة من الناحيتين السياسية والعسكرية.

وواجه حكام بلدان الشرق الأوسط ضغوطا من جهتين حيث انهالت عليهم المطالب الأمريكية بإشاعة الديمقراطية، وهي المطالب التي لا تستبعد إمكان تغيير النخبة الحاكمة بالطريقة السلمية أو باستخدام القوة، من جهة، بينما تدفقت احتجاجات المواطنين العاديين غير الراضين بأحوالهم، من جهة أخرى.

وتطلب الأمر بذل جهود هائلة لإيقاف موجة إرهابية في مصر وفي السعودية موطن الإسلام.

وأدت زلزلة الأوضاع في المنطقة إلى تنامي أهمية القوى خارج إطار السلطة كتنظيمات التطرف الإسلامية بما فيها التنظيمات المنضوية تحت لواء "القاعدة" أو من يمثلون الأقلية الشيعية في عدد من الدول العربية. كما توطدت مواقع إيران التي يعتبرها الكثيرون أكبر "كاسب" من العملية العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة على العراق. وتواجه إيران ذاتها إبان ذلك تحديات داخلية خطرة كتلك التي وقعت خلال الانتخابات الرئاسية في يونيو 2009 وما تلاها من أحداث. ويشكل التوتر الذي يلف البرنامج النووي الإيراني، عاملا آخر في خلق الغموض يستطيع أن يترك أثره على الوضع السياسي الإقليمي والدولي على نحو سواء. ويمكن أن يترتب على استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة أو إسرائيل لتسوية المشكلة الإيرانية ما لا يحمد عقباه، علما بأنه لا يمكن استبعاد تنفيذ هذا السيناريو لأن إسرائيل تنظر إلى احتمال حصول إيران على صفة الدولة النووية بأنه خطر على وجودها.

وبعدما أسفرت "الدبلوماسية المكوكية" الأمريكية عن توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل أصبح غالبية القادة العرب، شاءوا ذلك أو أبوا، يرون أن أمريكا هي القوة الوحيدة القادرة على دفع طرفي النزاع إلى قبول حل وسط. وهذا صحيح في جانب كبير منه لأن الولايات المتحدة تمتلك العديد من الوسائل التي تمكنها من التأثير على أطراف السياسية الإقليمية وخاصة إسرائيل.

إلا أن "الشارع الإسلامي" اعتبر إعلان الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الحرب على الإرهاب وخاصة الإرهاب "الإسلامي" بمثابة إعلان الحرب على الإسلام، فانتشرت مشاعر عدائية تجاه أمريكا خاصة والغرب عامة في المنطقة. وأظهر استطلاع للرأي أجري في مصر والمغرب وباكستان واندونيسيا أن 79% من عينة الاستطلاع يرون أن الولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة وإضعاف العالم الإسلامي. وعبر غالبية عينة الاستطلاع في مصر التي تربطها علاقات متميزة مع الولايات المتحدة والتي تعد واحدا من أكبر متلقي المساعدة الأمريكية، عن استحسانهم لمقاومة الوجود العسكري الأمريكي في العراق وأفغانستان. ورغم أنه لا يمكن الآن وصف هذه النزعة بأنها غير قابلة للتراجع إلا أن أحداث الأعوام القليلة الماضية ألقت شكوكا على مشروعية الولايات المتحدة كلاعب أساسي في الشرق الأوسط.

وقد أعلنت إدارة باراك أوباما نية البدء بإجلاء القوات عن العراق وأفغانستان في المستقبل المنظور (2010-2011). ويمكن لهذا التطور أن يترك تأثيره الملموس في الوضع الأمني، إذ لا يمكن الجزم أولا بأن هذين البلدين سيتمكنان من الحفاظ على الاستقرار النسبي، على الأقل، بعدما تغادرهما القوات الأجنبية، وثانيا يمكن القول إن كثيرين من المقاتلين المحترفين سيبقون وقتذاك بلا عمل وقد يتوجهون لمزاولة النشاط الذي اعتادوه في البلدان المجاورة أو في أوطانهم، وهو ما يستوجب، من جملة أمور أخرى، التنسيق بين جهود الأجهزة الأمنية في بلدان كثيرة في الشرق الأوسط وبالخارج على نحو سواء حيث أن لا أحد يستطيع إيقاف موجة كهذه بشكل انفرادي.

وإذا نظرنا إلى دينامية تطور الوضع فقد نجد أن أمريكا تغير موقفها تجاه المنطقة عاما بعد عام في المرحلة القادمة (عشرات السنين)، إذ تضطر واشنطن إلى إعادة ترتيب أولوياتها بقدر ما تتحول بؤرة السياسة العالمية من المنطقة الاوراطلسية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينما قد يجبر تنامي مراكز القوى الجديدة "غير الغربية"، الولايات المتحدة على عمل الحساب لمزيد من وجهات النظر حيال الوضع في الشرق الأوسط.

3 – مشكلة العصرنة وأزمة الدولة

رغم أن إدارة جورج بوش اختارت سبيلا خاطئا لحل مشكلات المنطقة إلا أن مطلب العصرنة كان في موضعه الصحيح. فقد أكد تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الثروة البشرية في العالم العربي (2003) أن ثمة حاجة إلى إصلاحات تضمن تسوية المشكلات التي تعيق تقدم الشرق الأوسط وتمنعه من مواكبة ركب مناطق العالم الإسلامي الأخرى كجنوب شرق آسيا.

بيد أن جعل التنمية الحديثة والعادات والأعراف القومية والدينية على طرفي نقيض يمهد للفشل، فمشروع العصرنة وإشاعة الديمقراطية لا يمكن أن يأخذ طريقه نحو التنفيذ في غالبية البلدان الإسلامية وتحقق النتائج المرجوة إلا عندما يندرج أو، على الأقل، يأخذ في الاعتبار التقاليد التاريخية المتجذرة كما هو الشأن في اليابان مثلا، أو بلدان جنوب شرق آسيا. وبعكس الحال لا يحقق الإصلاح السياسي النجاح إذا أريد له أن يكون بديلا للإسلام وبالتالي فإن المجتمع الإسلامي ينظر إليه بأنه خطر على قيمه الدينية.

وتجد السلطة وغالبية المجتمع في بلدان الشرق الأوسط لها مصلحة في تطوير مؤسسات الديمقراطية ولكن في ظل الاستقرار السياسي والأمني لأن المتطرفين هم الطرف الكاسب من عدم الاستقرار. ولا يمكن تحقيق الاستقرار إلا عندما تربط خطط إشاعة الديمقراطية بالعادات والأعراف الإسلامية التي لا تتنافى مع الديمقراطية، وعندما تكون الإصلاحات قابلة للاستيعاب من قبل المجتمع المسلم استيعابا حضاريا معتدلا، ولا يخدم متطرفين يسعون إلى جعل الإسلام والديمقراطية على طرفي نقيض.

ويستجيب موقف إستراتيجي كهذا مع مصالح المجتمع الدولي الذي يضع على رأس أولوياته حفظ الاستقرار السياسي وترسيخ الأمن في المنطقة، وهو الموقف الذي تسعى إليه روسيا أيضا، فلا أحد يريد المواجهة بين الغرب والعالم الإسلامي والخلاف حول التواؤم بين القيم الديمقراطية والقيم السياسية – القانونية الإسلامية. ومن المشكوك فيه مثلا، أن يتمكن الغرب من تقليل خطر الإرهاب عن طريق تصدير الديمقراطية لتحل محل الإسلام، بل على العكس فقد أثبتت التجارب أن المسعى إلى نبذ الإسلام لا يؤدي إلا إلى تقوية نفوذ المتشددين الإسلاميين وتزايد عدد أنصارهم. وفي الوقت نفسه فإن إشاعة الديمقراطية المصطنعة وحمل المجتمع المسلم على تبني القيم الليبرالية التي تدعو إلى تحجيم الحضارة الإسلامية، تحمل في طياتها بذور عدم الاستقرار وتمهد بالتالي الطريق للانحطاط الأمني في المنطقة وفي باقي العالم.

وعليه فإن إستراتيجية العصرنة يجب أن تهدف إلى ضم العالم الإسلامي مع قيمه السياسية – القانونية التي تتواءم مع مبادئ الديمقراطية العامة وتتماشى مع روح الوقائع المعاشة، إلى مسيرة العولمة. ومن الطبيعي بل من الضروري أحيانا أن توجد تناقضات بين الموقفين الإسلامي والغربي. لهذا من الهام بمكان أن نرى حدود التوافق والتواؤم بينهما. وتجدر الإشارة إلى أن فرصة الإقدام على مزيد من الخطوات على طريق حل الخلافات بينهما لا تزال قائمة فيما تبقى الفسحة المتاحة لتقريب المواقف كبيرة.

وتتضارب الآراء في التناسب بين الديمقراطية كونها عملية ترسيخ القيم السياسية الليبرالية، وبين الإسلام في العالم الإسلامي حيث أنه يمكن للديمقراطية أن تشكل – نظريا – وسيلة لتطويق واحتواء التشدد الإسلامي. هذا من جهة. ومن جهة أخرى يعطي تطور الديمقراطية مزايا سياسية للمتشددين بالذات في أحيان كثيرة. ويضع التشريع الإسلامي الذي لا يجيز الفصل بين السلطة العلمانية والدينية، العراقيل على طريق الديمقراطية أحيانا. وفي الوقت نفسه فإن التشريع الإسلامي يستطيع أن يساند الإصلاح الديمقراطي ويساعد في تحقيق المزيد من الوفاق العام وبالتالي يصبح حليفا للديمقراطية.

ومما يستوجب تحديث بلدان الشرق الأوسط هو أن هذه البلدان إذ تشارك في العمليات العالمية كافة، تتأثر أكثر من غيرها بالعوامل الخارجية في وقت

تتزايد فيه الضغوط على الدولة (أي دولة) كونها أهم عامل في استقرار النظام العالمي. ويمثل هذا الوضع تحديا خطيرا للكثير من بلدان الشرقين الأوسط والأدنى وخاصة وأن دول المنطقة تعتبر حديثة العهد ولا تزال في مرحلة التكوين.

والجدير بالذكر أن هذه الخلفية تكشف لامسؤولية سياسة الإدارة الأمريكية التي سيطر عليها المحافظون الجدد الذين عملوا في حقيقة الأمر على ضرب استقرار دول المنطقة خلف ستار الديمقراطية، وأقدموا على تدمير الدولة العراقية أكثر دول المنطقة استقرارا.

و تمكنت إيران، نتيجة لسياسة الأمريكيين غير المدروسة، من توسيع رقعة النفوذ الإيراني في المنطقة، منتهزة الفرصة السانحة. وفي الحقيقة فإن طهران فرضت سيطرتها على مناطق الشيعة في جنوب العراق، وأصبح بإمكان السلطات الإيرانية بالتالي التحكم في مواجهات بين الجماعات الاثنية بالعراق. وتستطيع طهران بفضل ما لديها من اتصالات وثيقة مع "حماس" وحزب الله، أن تؤثر في تطورات الوضع في الأراضي الفلسطينية ولبنان.

وتصاعدت مع بروز طموحات إيران القوية، المواجهة التاريخية بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية في منطقة الشرق الأوسط. ولأن حكام بلدان الخليج العربية، وهم من أهل السنة، يعتبرون أن تقوي إيران يشكل خطرا على مصالحهم الحيوية فإن الصراع المحتدم بين الجماعات الدينية يأخذ بعدا إقليميا.

ولا يستبعد بعض الخبراء في أية حال أن تطرأ على منطقة الشرق الأوسط قبل عام 2020 تغيرات من الممكن أن تطال، في أسوأ الأحوال، حدود بعض الدول. وليس مستبعدا أن تحتدم نزاعات في شبه الجزيرة العربية ويتفاقم الوضع في لبنان، وتزداد القوى العاملة خارج إطار السلطة نشاطا في جميع أنحاء المنطقة. ويكفي شاهدا على ذلك أن يظل الشرق الأوسط منطقة نزاع دائم في الفترة الأخيرة رغم أن ما من دولة من دول المنطقة تحارب دولة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لم تقاتل جيشا نظاميا كالجيش اللبناني أو السوري في الأعوام القليلة الماضية حيث أنها حاربت تشكيلات مسلحة لحزب الله و"حماس". ومما يجدر ذكره أن قوات الناتو أيضا في العراق وأفغانستان لا تواجه جيشا نظاميا.

ويرى غالبية الخبراء الروس أنه لا يمكن أن يواصل الشرق الأوسط السير على طريق التقدم، وينجح في صون أمنه إلا عندما يجري العمل في تدعيم دول المنطقة من خلال العصرنة المتواصلة التي يجب أن تنسجم مع الأعراف الحضارية الدينية المحلية وتساعد في الوقت نفسه في تنمية المجتمعات العصرية التي لها نظام حكم فعال وتحترم حقوق وحريات الأفراد. وفي هذه الحالة سيتم تخفيف حدة التناقضات داخل الدول وتهيئة الأجواء المناسبة لحل القضايا الإقليمية.

4 – فرص لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

لا يمكن أن يظهر ما يمهد الطريق لإقامة نظام أمني أمين في المنطقة وتخفيف حدة التوتر إلا عندما ترتسم ملامح تقدم ملموس على مسار تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وشهدت الأعوام الـ15 الماضية سلسلة محاولات لإيجاد تسوية لإنهاء هذا النزاع. ولا يمكن القول إن تلك المحاولات لم تحقق أي نتيجة. وهكذا فقد مثل إقرار الولايات المتحدة بـ"حل الدولتين" الذي يدعو إلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب إسرائيل تتعايشان جنبا إلى جنب بأمن وسلام، تقدما كبيرا. ووافقت إسرائيل أيضا أخيرا على اعتماد هذا الحل من حيث المبدأ.

ومما يؤسف له أنه لم يتم تقدير المبادرة العربية لإقامة السلام مع إسرائيل مقابل أن تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومرتفعات الجولان السورية وتوافق على قيام دولة فلسطينية، لم يتم، مع الأسف، تقدير هذه المبادرة حق قدرها. والواقع أن العالم العربي، وبالأخص بلدان الخليج العربية المندمجة في الاقتصاد العالمي اندماجا عميقا، يزداد سأما من بقاء المشكلة الفلسطينية بلا حل. ومن الممكن أن تقبل الطبقة المتوسطة الناشئة في المنطقة وطبقة جديدة من رجال الأعمال على دعم التوجه لإحلال السلام. وقد مهد كل ذلك الطريق لوضع الآليات السياسية الكفيلة بتحريك عملية السلام نحو أهدافها. وقد أصبح طرفا النزاع قاب قوسين من التوصل إلى تفاهم خلال مباحثات كامب ديفيد التي رعاها بيل كلينتون في عام 2000، لكن لم يتحقق الاختراق المطلوب.

وبذلت لجنة الوساطة الدولية الرباعية جهودها تحت وطأة تطورات الوضع الإقليمي غير الملائمة، فاصطدمت جهودها بتشدد المتفاوضين تارة وتحرشات المتطرفين في إسرائيل وفلسطين تارة أخرى. وتعقدت الأمور أكثر بعدما انشق الصف الفلسطيني وأصبحت حركة "حماس" التي لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود وترفض الالتزام بما تم التوصل إليه من اتفاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، أصبحت تسيطر على قطاع غزة.

وتقلصت رقعة تحرك القوى المعتدلة في إسرائيل ومنطقة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الأعمال الإرهابية والقصف الصاروخي من الأراضي الفلسطينية في حين لم تحظ هذه القوى بالدعم الخارجي المطلوب. وكانت النتيجة أن المساعي الحميدة وصلت إلى طريق مسدود. وعادت جهود السلام إلى الطريق المسدود بعدما فاز اليمين الإسرائيلي بقيادة زعيم حزب الليكود بنيامين نتنياهو في الانتخابات ، وتضعضعت مواقع محمود عباس.

وانتظر الكثيرون في المنطقة أن تقدم إدارة باراك أوباما على تغيير الإستراتيجية الأمريكية. غير أن عدم قدرة واشنطن على حمل إسرائيل على إيقاف الاستيطان، أوقف محاولة جديدة للخروج من الطريق المسدود. وقد يكون باراك أوباما الذي تتكاثر مشغولياته بشأن إيران وأفغانستان والعراق وإصلاح نظام الرعاية الصحية في بلاده، يتحاشى تعقيد الأمور أكثر بالدخول في مواجهة مع إسرائيل التي تحظى بدعم بعض القوى ذات النفوذ في الولايات المتحدة والسلطة السياسية الأمريكية العليا.

وسواء كانت الانتخابات ستجرى في الأراضي الفلسطينية أم لا فإنه من المنتظر أن تستشري هناك مشاعر عدائية تجاه إسرائيل. وتتزايد على هذه الخلفية فرص "حماس" لكي تفرض سيطرتها على الحركة الفلسطينية بالطريقة السلمية أو باستخدام السلاح.

وإزاء ذلك يمكن القول إن طرق التسوية التقليدية كانت قد استنفدت جدواها. فما العمل، والحالة هذه، أو ما هي الخيارات المتاحة؟

1 – فرص تسوية محددة.. عندما لا يستطيع الطرفان المتنازعان التوصل إلى اتفاق ولا تؤتي مساعي الوسطاء الخارجيين ثمارها يمكن التفكير

في فرض تسوية محددة. وليس مستبعدا أن يؤيد الكثير من العرب والإسرائيليين هذا الخيار حيث أن الضغط الخارجي يعطي ذريعة هامة لتقديم تنازلات كما هو حاصل وقتما وقعت مصر وإسرائيل "اتفاقيات كامب ديفيد"، مع العلم أن قيام إسرائيل ذاتها تم بموجب القرار الذي فرضه المجتمع الدولي على العرب لكي يقبلوا حقيقة قيام الدولة العبرية في فلسطين، وعلى اليهود حتى يوافقوا على قيام دولة عربية تعيش جنبا إلى جنب إلى جانب دولتهم.

ومن الممكن أن يعطي وعي عام يستشعر خطورة التهديدات وأهمية المصالح المشتركة، دفعا لتوحيد الجهود السياسية في تسوية النزاعات الإقليمية. وفي ما يخص نزاع الشرق الأوسط فقد يتم تكبير دور لجنة الوساطة الرباعية بطريق التنسيق بين الخطوات التي تقوم بها روسيا والاتحاد الأوروبي الطامح لزيادة نفوذه في الساحة الدولية.

ويمكن للوساطة الثنائية الروسية الأوروبية أو الروسية الفرنسية (فباريس اعتادت النشاط السياسي في الشرق الأوسط بفعل الأسباب التاريخية والاقتصادية والديموغرافية)، وهي الوساطة التي لا تمثل بديلا للوساطة الأمريكية، يمكن لهذه الوساطة الثنائية أن تحمل الأمريكيين في نهاية المطاف على البحث عن سبل الضغط على حليفهم الإسرائيلي. كما أن تكبير دور الاتحاد الأوروبي وروسيا من شأنه إتاحة المزيد ن الفرص لتكثيف النشاطات السياسية الدبلوماسية في المنطقة واستخدام ما يحوزه المجتمع الدولي من وسائل.

ولا بد من الإقرار، مع ذلك، بأن تشكيل "فريق الضغط" أمر صعب الآن حيث لا يوجد التناسق اللازم بين أعضاء لجنة الوساطة الدولية الرباعية برغم ما يصدر عنهم من بيانات مشتركة، بل يتنافسون فيما بينهم على سبيل "البريستيج". وتسعى الولايات المتحدة كعادتها إلى الانفراد برعاية عملية السلام في الشرق الأوسط، وتغار من الرعاة الآخرين. وعليه فإن الضغط على طرفي النزاع وفقا لمبدأ توزيع الأدوار أمر بعيد الاحتمال لاسيما وإن الوضع الذي أصبح فيه النظام العالمي ومؤسساته الرئيسية بما فيها الأمم المتحدة، لا بد وأن يثير الشكوك حول مشروعية فرض حل ما على هذا أو ذاك.

هذا مع العلم أن إيقاف الحركة على المسار الفلسطيني الإسرائيلي ناهيك عن إحباطها سيؤدي إلى خروج المزيد من الأمور عن نطاق السيطرة الإقليمية والدولية.

2 – تزايد عدد الوسطاء.. من الممكن ضم أعضاء جدد من البلدان التي تزداد قوة بسرعة في المجالين الاقتصادي والسياسي كالصين والهند وماليزيا وجمهورية جنوب إفريقيا التي لا يُثقل شيء سلبي علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، إلى لجنة الوساطة الدولية، وخاصة وأن بعض هذه البلدان ترى لها مصلحة في استقرار أوضاع هذه المنطقة لأنها تستورد موارد الطاقة منها.

والحقيقة أن ما من دولة كبيرة "ناشئة" أبدت الرغبة حتى الآن للمساعدة في حل النزاعات الدولية التي لا تخصها بالطريقة المباشرة وخاصة النزاعات العريقة المستعصية الحل كنزاع الشرق الأوسط. وفضلا عن ذلك فإنه لا يجوز أن يبلغ توسيع نطاق العضوية حدا تتوقف عنده الجهة المطلوب توسيع عضويتها عن أداء وظيفتها، أي أن هذا الخيار قد يكون مستبعدا كونه غير مجدٍ.

3 – تكريس الوضع القائم وتحجيم العنف.. هناك وجهة نظر ترى أن إيجاد حل سياسي في الوقت الراهن أمر مستحيل، لهذا ينبغي العمل في تعزيز الأمن من أجل تجنب أعمال العنف والحروب سواء أكانت هجمات إرهابية أو فدائية على إسرائيل أم ردود أفعال الجيش الإسرائيلي.

ومن أجل ذلك يتطلب الأمر زيادة التعاون بين الأجهزة الأمنية واستئناف الحوار الكامل حول المشكلات الأمنية، والتوصل إلى اتفاق في المسائل ذات الصلة، وقطع الطريق على التحرشات الاستفزازية. وقد يتطلب ذلك أيضا استقدام وسطاء ومراقبين دوليين ليضمنوا حل الخلافات بالوسائل السياسية دون استخدام القوة.

ويرى مؤيدو وجهة النظر هذه أن هذا الخيار يتيح تحسين حياة الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء وسيتيح مستقبلا خلق الأجواء المناسبة لمناقشة كل الخيارات الممكنة. وفي الحقيقة فإن هذا ما يصبو إليه قادة "حماس" الذين أعلنوا أخيرا أنهم يريدون هدنة وليس سلاما.

وثمة خطورة في أن يُصار إلى تطبيق هذا الخيار لأن فكرة تحقيق الأمن بدون حل سياسي أو على الأقل بدون خطوات واضحة نحوه، قد تثير رد فعل عنيفا في المستقبل القريب، ففحوى هذه الفكرة حشر المشكلة في شرنقتها بدل تسويتها.

وأيا كان الخيار الذي يتم اعتماده فلا بد من الإشارة إلى الآتي:

إن قيام دولتين، وهو ما يبقى في مقدمة الأهداف التي تصبو عملية السلام في الشرق الأوسط إلى تحقيقها، يطلب من طرفي النزاع تنازلات كبيرة من المستحيل تخيلها. أما إذا أعلن الفلسطينيون من جانب واحد عن قيام دولة مستقلة ضمن حدود مبهمة بدون وضع قانوني دولي واضح فلن يصار إلى تسوية أي من المشكلات القائمة بل قد تتفاقم هذه المشكلات.

5 – القضية النووية الإيرانية ومشكلة انتشار الأسلحة النووية

يعتبر البرنامج النووي الإيراني أكثر القضايا الدولية ذات الصلة بالشرق الأوسط حدة، فتزايد القوة العسكرية الإيرانية، وبالأخص القوة الصاروخية، مضافا إليه التستر إلى حد ما على الأنشطة المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية، أثار مخاوف جيران إيران، وخاصة إسرائيل، والدول الأخرى.

ولأن خطر انتشار الأسلحة النووية دون حسيب ورقيب يهدد العالم قاطبة فإنه من الهام بمكان أن ينشط المجتمع الدولي في التوصل إلى تسوية مقبولة للمشكلة الإيرانية حيث أن حصول طهران على السلاح النووي سيضع مستقبل اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية موضع شك، ويزيد الوضع في المنطقة سوءا. أما استعداد إيران للتعاون مع المجتمع الدولي في حل هذه المشكلة فإنه دليل على نضوج ومسؤولية طهران الطامحة لتكبير دورها في الساحتين الدولية والإقليمية.

ونظرا إلى الحقائق المتعلقة بانتشار أسلحة الدمار الشامل لا بد من الإشارة إلى أن منع الدول الساعية للحصول على الأسلحة النووية من تحقيق هدفها قد يكون أمرا مستحيلا في المرحلة الراهنة. والظاهر أن الاهتمام الكبير ببرنامجي إيران وكوريا الشمالية النوويين بالذات لا يعود مرده إلى الخوف من احتمال حصولهما على السلاح النووي بقدر ما يعود إلى أن كلا النظامين في شجار مع الولايات المتحدة في حين أن الولايات المتحدة ذاتها أعطت الوضع النووي للهند وباكستان اللتين تحافظان على علاقات جيدة مع واشنطن، مشروعيته بينما يتغافل العالم عن الأسلحة الإسرائيلية.

ويعتقد كثيرون أن حصول إيران على السلاح النووي سيعطي دفعا لانتشار الأسلحة النووية في ربوع الشرق الأوسط. وفي ظننا فإن هناك مبالغة في تضخيم هذه المشكلة للأسباب السياسية، إذ لا تقدر أي دولة من دول المنطقة على صنع السلاح النووي في فترة وجيزة (5 – 10 أعوام)، وإن كان الاهتمام بالاستخدام العسكري للطاقة النووية يتزايد في الشرق الأوسط. والأكثر خطورة احتمال حصول أحد ما في المنطقة على قنابل نووية من كوريا الشمالية على الأرجح.

ولا نتوقع أن يصار إلى حل هذه المشكلة في المستقبل المنظور. في كل الأحوال فإن حل هذه المشكلة يتعلق بحل المشكلة الفلسطينية وتطبيع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي بضمانات دولية. وبالمناسبة لا أمل في تطبيق فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي الفكرة التي طرحتها إيران قبل 35 عاما، بسبب رفض إسرائيل الانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى فرص إيران لكي تحصل على السلاح النووي في تطور يحدث تغييرا نوعيا للوضع في المنطقة، لا بد من استعراض الخيارات المتاحة لحفظ الأمن:

1 – بسط الدول النووية "الشرعية"، وبالأخص روسيا والولايات المتحدة، مظلتها "الأمنية" فوق بلدان الشرق الأوسط.

2 – إقامة نظام دفاعي مشترك مضاد للصواريخ في المنطقة.

3 – تخلي كل من إيران وإسرائيل عن السلاح النووي.

4 – تكريس نظام الردع النووي الإقليمي اقتداءً بما فعلته الهند وباكستان.

ورغم أن انتشار الأسلحة النووية أمر غير مرغوب فيه فلا بد من الإقرار بأن امتلاك الدولتين العظميين للأسلحة النووية هو ما حال دون نشوب النزاع بينهما خلال الحرب الباردة وساعد في المحافظة على الاستقرار الإستراتيجي. وإذا كان إيقاف انتشار الأسلحة النووية أمرا مستحيلا فينبغي التفكير في كيف نجعل السلاح النووي عاملا في حفظ الاستقرار في الظروف الجديدة أيضا.

6 – الخاتمة: بعض الاستنتاجات

1 – لا يمكن حل مشكلات المنطقة في جميع المجالات إلا عندما تكون هناك إستراتيجية فاعلة للعصرنة والتنمية تدعو إلى تقوية الدول على أساس عصري لا ينبذ الأعراف والعادات الحضارية المحلية.

2 – استتباب الأمن في المنطقة بحلول عام 2020 أمر مشكوك في حدوثه لوجود وفرة وفيرة من المشكلات القديمة والجديدة، وتصاعد العنف في حين يمكن لزعزعة الدول القائمة أن تؤدي إلى نشأة المزيد من بؤر النزاعات. ومن الممكن – نظريا – الوصول إلى "حل شامل"، لكن الضرورة تقتضي أن يأخذ هذا الحل في الاعتبار عددا هائلا من العوامل والمصالح حتى أن تطبيقه يبدو مستحيلا.

3 – الأكثر أهمية هو القدرة على الاقتراب من تسوية سياسية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني لب نزاع الشرق الأوسط، أو على الأقل تحقيق الاستقرار المطلوب.

4 – يتزايد دور اللاعبين من خارج المنطقة ليس في التوسط بين الأطراف المتنازعة فحسب بل في دعم أنظمة الحكم التي تواجه مشكلات داخلية حيث أن تغيير نظام الحكم يمكن أن يؤدي إلى شحن الأجواء السياسية وتوفير البيئة المناسبة للتطرف في البلدان المعنية.

5 – ثمة حاجة إلى جهود دولية مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المشكلات الإقليمية ووحدة المصالح. وسيبقى دور الولايات المتحدة محوريا ولكن لا يجوز أن تنفرد الولايات المتحدة بلعب دور راعي عملية السلام بل ينبغي أن يتزايد دور روسيا والاتحاد الأوروبي في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي مع الاستعانة بالمزيد من الدول الكبيرة إن أمكن حيث أن اتفاق هذه الدول على إستراتيجية محددة للتعامل مع مشكلة الشرق الأوسط من شأنه أن يحمل واشنطن على تحقيق المزيد من التوازن في وساطتها.

6 – لا يبدو تدعيم نظام منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة في الوضع الراهن أمرا ممكنا. وليس منتظرا تحقيق التقدم في هذا الاتجاه قبل عام 2020. وإذا باءت محاولة طي الملف النووي الإيراني بالفشل فلا بد من تزايد اهتمام بلدان المنطقة الأخرى بأساليب وطرق حفظ الأمن في الظروف الجديدة. وعلى المجتمع الدولي أن يكون مستعدا لإعطاء ضمانات أمنية لهذه البلدان. ومن الضروري أن يجري الحوار المكثف حول هذه المسائل بين الدول العريقة وبينها وبين بلدان المنطقة.

7 – ستتفاقم رويدا رويدا المواجهة بين إيران الساعية إلى توطيد مواقعها الإقليمية وبين بلدان الخليج العربية، مؤثرة في أمن الطاقة. لكن لن يصار إلى نشوب نزاع مسلح بسبب ضعف الأطراف المعنية النسبي ووجود القوات الأجنبية الكثيرة في المنطقة. وسيميل ميزان القوى، على الأرجح، لصالح دول الخليج النفطية التي تسير على طريق تخصيص أموال طائلة لأغراض العصرنة في حين لا يكون استقرار إيران مضمونا وإن أمكن لإيران أن تصبح دولة رئيسية في المنطقة إذا نجحت في تسوية مشكلاتها السياسية الداخلية.